

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



BARHAIN

مَمْلَكَةُ الْبَحْرَيْنِ
وَزَارَةُ الْخَارِجِيَّةِ

كلمة

سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة

وزير الدولة للشؤون الخارجية

في الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين

في مجال حقوق الإنسان

جنيف

6 - 9 أبريل 2008م



السيد الرئيس

السادة الأعضاء الموقرين

السيدات والسادة ، الحضور الكرام

اسمحوا لي في البداية أن أحييكم بتلك المعاني التي تنطوي على مفاهيم التعاطف، والرحمة، والكرامة، تلك المفاهيم التي تجسد في جوهرها، الهوية أو لنقل الشخصية الذاتية والإنسانية، والإلتزام باحترام كيانه ومكانته.

ونحن اليوم ، إذ نتقدم بهذا الاستعراض الدوري الشامل، إنما نتقدم بسجلنا احتراماً لحقوق الانسان، والتزاماً بمواثيقها وعهودها. هذا الاستعراض الدوري الشامل إنما جاء ثمرة من ثمار الألفية الثالثة في مجال حقوق الإنسان.

لقد استهل السيد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كلمته أمام المؤتمر العالمي للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان والتنمية الذي عقد بمدينة فيينا بالتأكيد على ان حقوق الإنسان إنما هي روح العصر في خضم الأحداث المعاصرة، وهو ما يصدق وينطبق اليوم بصفة خاصة على استحداث مجلس حقوق الانسان لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

لقد التزمت مملكة البحرين التزاماً راسخاً باحترام حقوق الانسان وبمواثيقها، وكانت من الدول الرائدة في جهود إصلاح الأمم المتحدة التي أسفرت عن إنشاء مجلس حقوق الانسان، واستحداث ذلك الاستعراض الدوري الشامل.



ولقد لعبت الصدفة دورها في اختيار البحرين كأول دولة تتقدم بالاستعراض الدوري الشامل، وتلك مسؤولية تقع على عاتقها، وميزة تختص بها في نفس الوقت.

إننا بادئ ذي بدء، نرحب بالاستعراض الدوري الشامل الذي وصفته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ألفاظ محددة بقولها "إنه يمثل آلية تعاونية، مؤسسة على الحوار التفاعلي، تشارك فيه الدولة المعنية مشاركة كاملة، أخذاً في الاعتبار الحاجات المتصلة ببناء القدرات"، وأن هذا الحوار إنما يجرى بأسلوب يتسم بالموضوعية، والشفافية، وعدم الانتقائية، وبالمنهج البناء، الذي يبعد عن المواجهة كما ينأى بنفسه عن تسييس القضايا والموضوعات.

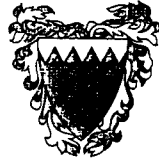
لقد قامت مملكة البحرين بإعداد تقريرها عن الاستعراض الدوري الشامل من خلال عملية توخت فيها المشاركة الكاملة للبلاد، وليس الحجم أو العدد الذي يمثله الوفد المنوط بهذا التقرير إلا مؤشراً واحداً على مدى الجدية التي أوليناها لذلك الاستعراض الدوري الشامل.

ولقد تعاملنا مع تقرير الاستعراض الدوري الشامل على هذا النحو من الجدية لأننا نتطلع إلى تقييم واقعي عملي لأوضاع حقوق الإنسان، وبقدر ما نتطلع في نفس الوقت إلى استشراف النتائج التي سوف تتمخض عن مناقشة هذا التقرير.

السيد الرئيس

السادة الأعضاء

السيدات والسادة



لن استفيض في الحديث عن انجازاتنا وعن مكتسباتنا في مجال حقوق الانسان في مملكة البحرين، بل سوف أترك ذلك لغيرنا يتحدث عنها، بل سوف أترك تقرير الاستعراض الدوري الشامل يتحدث عن نفسه.

بيد إنني في إطار ذلك الحوار التفاعلي، فلتسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض القضايا والشواغل التي نود أن يتطرق إليها الحوار.

لقد اعتمدنا منهجاً تنموياً يقوم على أسس حقوق الانسان، ونتطلع إلى ان نتعلم ونستزيد من تجارب وخبرات أعضاء المجلس فيما يتصل باعتماد مثل هذا المنهج.

إننا في البحرين أحرص ما نكون على ان تتسم عملية التنمية بالمساواة والانصاف وان تشمل الجميع، وأن تطبق سياسات التنمية من خلال عمليات تراعى الشمولية والمشاركة.

رؤيتنا في البحرين إنما تقوم على ان الحياة، والحرية، والأمان الشخصي إنما هي حقوق أساسية للفرد. فهل في استطاعتنا، في ظل حقائق العصر، أن نتقاسم الخبرات في أفضل الممارسات من حماية حقوق الانسان في إطار الأنشطة المكرسة لمكافحة الإرهاب على سبيل المثال؟

أجل إن حرية التعبير، وحرية التجمع من الحريات الأساسية في كل مجتمع، ولكن هل باستطاعتنا أن نتقاسم الخبرات للحيلولة دون اساءة الاستخدام في بعض الأحيان



لمثل هذه الحريات، التي تروج لكراهية الأجنبي، كما تروج للكراهية، وللتحريض على العنف؟

لقد صدقت مملكة البحرين، منذ فترة وجيزة، على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهي ترحب بالحوار حول السبل لتدبير أفضل أشكال العلاج في حالة الحرمان من، أو في حالة الانتهاك لتلك الحقوق.

وفي هذا الصدد، فنحن نبذل قصارى الجهد ونتوخى أقصى درجات الحرص لإقرار العدل والانصاف، بل ولأن نتيقن ونتحقق من اقرار ذلك العدل.

السيد الرئيس،

ان سياستنا تقوم على رعاية الفئات الأضعف في المجتمع، بما في ذلك الأطفال، والنساء، والعمال، حين تفتقر كل فئة منهم إلى القدر الكافي من القوة أو الحماية سواء في البيت أو المدرسة، أو العمل، ونحن في ذلك نقدر تقديراً عالياً تبادل الخبرات في تعزيز الحماية، وفي منع الانتهاكات. وخير ما يؤكد هذه المعاني، ماورد من كلمات لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، حين قال "سوف تظل حماية حقوق الانسان مسؤولية مشتركة يتوجب على كل الأخيار النهوض بها والدفاع عنها".

إن مملكة البحرين وهي تعد العدة لهذا التقرير، كانت في واقع الأمر، في سباق مع الزمن، بيد أننا، برغم ذلك حرصنا على أن نطلق هذا التقرير من خلال عمليات تقوم



على المشاركة وتقوم على الشفافية، وحرصنا على إتاحة الفرصة لكل وثائق التقرير، حتى في مرحلة الصياغة، لأن تكون معلنه وموضوعه على موقعنا الإلكتروني.

كذلك، ولادراكنا ان مستوى الوعي لمجلس حقوق الانسان ولعملية تقديم الاستعراض الشامل لم يزل متدنياً، فلقد حرصنا منذ البدايات الأولى لاعداد التقرير، على ابتكار استراتيجية اعلامية اتصالية للارتقاء بمستوى الوعي العام، ولتشجيع المشاركة في كل الجوانب المتصلة بعملية اعداد التقرير في مملكة البحرين.

لقد عقدنا العزم، قبيل مغادرتنا جنيف، على أن يقوم الوفد البحريني المكلف بتقرير الاستعراض الدوري الشامل، باجراء وعقد لقاءات تشاورية مع الوفود التي تشارك وتحضر هذه الدورة الأولى لتقارير الاستعراض الدورية الشاملة بهدف تبادل الخبرات ذات الصلة بالعمليات التشاورية الخاصة بتقارير الاستعراض الدوري الشامل.

السيد الرئيس،

نحن راغبون في التعلم، ونحن راغبون في أن نستبين السبل لدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل التي ابتكرها مجلس حقوق الانسان، ولقد عهدنا إلى فريق من الباحثين الشبان في البحرين، أن يرصدوا وأن يراقبوا، وأن يقوموا باعداد دراسة عن كل تقرير استعراضي من التقارير الخمسة عشرة الأخرى التي سوف تطرح في هذه الدورة من خلال مجموعة العمل المنوطة بالاستعراض الدور الشامل.



وفي الختام، توخياً منى للإيجاز، ورغبة منى في إتاحة مزيد من الوقت للحوار التفاعلي، اسمحوا لي أن أتطرق لخططنا في المستقبل.

لقد قمنا بصياغة واعتماد مشروع خطة عمل تختص بتنفيذ التعهدات الطوعية للبحرين المقدمة لمجلس حقوق الانسان، وكذلك الالتزامات الطوعية التي احتوى عليها تقرير الاستعراض الدوري الشامل والنتائج المستخلصة من التقرير الذي نحن بصدده في الوقت الحاضر.

كذلك فإننا ما أن نتسلم من مجلس حقوق الانسان، النتائج المستخلصة من التقرير، فسوف نقوم بتنظيم لقاء تشاوري على المستوى الوطني نتدارس سبل تنفيذ النتائج المستخلصة من الاستعراض الدوري الشامل، ثم ادراجها في خطة العمل، التي سوف تتحول عندئذ فقط من مجرد مشروع خطة عمل إلى خطة عمل معتمدة وتنقل بها إلى مرحلة التنفيذ.

السيد الرئيس

السادة الأعضاء

نحن ملتزمون برصد ومراقبة وتقييم خطوات التنفيذ لخطة العمل، سوف نقوم كل عام بإعداد تقرير عن تنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني، وكذلك تقديم تقرير بذلك إلى مجلس حقوق الانسان.



إن أطول المسيرات إنما تبدأ بخطوة أولى، ولقد خطت مملكة البحرين خطواتها الأولى، بيد أننا ندرك كل الإدراك أننا قد التزمنا بعهود علينا ان نفي بها، وأنه لم تزل أمامنا مسافات طويلة علينا أن نقطعها، ودروباً علينا أن نسلكها، قبل أن نصل إلى غايتنا ونحقق أهدافنا.

أشركم وأتطلع إلى الحوار معكم وإلى استخلاص النتائج المرجوة من هذا الحوار.